

يجدر الإشارة أن مصطلح اليقظة الاستراتيجية ليس معتمد بكثرة من طرف الاقتصاد الوطني بل يتم استخدام الذكاء الاقتصادي الذي يعتبر أشمل وفق منظور التوجه الوطني في قطاع نظم المعلومات و مناهج جمع البيانات واستخراج إحصائيات تفاصيل النشاط الاقتصادي و من ثمة إعداد التقارير و صناعة المعلومة التي تدعم النسيج المؤسساتي الوطني و يحمي مصالحها و يحقق ميزة لها.

1- دور الدولة في مساعدة المؤسسات بمجال الذكاء الاقتصادي:

إن دور الدولة يتمثل في توجيه سياسة الذكاء الاقتصادي وتوفير الوسائل الضرورية للمؤسسات من أجل تطبيقه وهذا عن طريق :

- ✓ - تهيئة الجو و الظروف الملائمتين لمساعدة المؤسسات على تخطي العقبات التي تتخبط فيها؛
 - التقليل من اللافق، معتمدة في ذلك على وزن القطاع العمومي في الاقتصاد المحلي وأهمية هياكله في الميدان (أجهزة الإحصاء، السفارات، غرف التجارة... إلخ)؛
 - ✓ - تعريف المحاور الأولية في التنمية؛
 - ✓ - إبراز النشاطات الفعلية للذكاء الاقتصادي؛
 - ✓ - تثبيت المصطلح في الميدان، حيث يعتبر أول عقدة بالنسبة لانطلاق المؤسسات؛
 - ✓ - التعريف بالنشاطات ذات الأولوية الحالية من خلال التوجيهات الإستراتيجية التي تتشعب نظرة واضحة حول الموضوع؛
 - ✓ - توفير المعلومات الموثوقة وذات المصدقية من خلال إنشاء منظمة مركزية مرتبطة مباشرة بالحكومة، أو طرح ممثلين لدى الوزارات المهمة، ومنظمات أخرى مثل: الجمارك، مركز الإحصائيات... إلخ هذه بصفة عامة مختلف الأدوار التي يمكن أن تساعد الدولة من خلالها المؤسسة على تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي.
- و عليه قد حاولت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية و ذلك لتلبية متطلبات كافة الأعراف الاقتصادية من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الأجل المحددة.

2- التسلسل التاريخي لمبادرات تبني الذكاء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الجزائري:

2001: بداية الذكاء الاقتصادي في الجزائر ، وتميزت بتنظيم يوم دراسي حول الذكاء الاستراتيجي من قبل الجمعية الجزائرية لصناعة الغاز الجمعية الجزائرية لصناعة الغاز (AIG).

2005: نظمت أول ندوة دولية حول الذكاء الاقتصادي في الجزائر العاصمة تحت شعار "من اليقظة الاستراتيجية إلى الذكاء الاقتصادي". بين عامي 2005 و 2011 ، نظمت Consulting Inc وشركة LOGE بالشراكة مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار (MIPI) و مدرسة إدارة الأعمال SKEMA ، خمس نسخ أخرى من الندوات الدولية حول "الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة ، IEMA".

2006: التبني الرسمي للذكاء الاصطناعي من قبل الحكومة الجزائرية كعملية ترقب وإستباق المستقبل ، مبني على أسس الروابط التي توحد الهيئة شبكات الشركات وشبكات الفاعلين الاقتصاديين.

2007 : إنشاء أول تكوين في الذكاء الاقتصادي في الجزائر ، في جامعة التعليم المتواصل (UFC) بالجزائر العاصمة ، وهو تخصص بعد التخرج (PGS) على مستوى الماجستير 2.

بين عامي 2007 و 2011 ، نظمت VIP Group خمسة (05) فعاليات تحت عنوان "أسس الذكاء الاقتصادي". وعقدت هذه اللقاءات في الجزائر بين خبراء أتوا بشكل أساسي من فرنسا مع غياب ممارسين جزائريين.

2008: إنشاء المديرية العامة للذكاء الاقتصادية - الدراسات والاستباق (DGIEEP) /وزارة الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة / SMI وترقية الاستثمار (المرسوم التنفيذي رقم 101/08 بتاريخ 2008/03/25). كان دور DGIEEP هو مراقبة الشركات الجزائرية في مبادراتها في اليقظة و الذكاء الاقتصادي.

2010: نشر دليل تدريبي في الذكاء الاقتصادي في الجزائر من قبل DGIEEP بالتعاون مع شركة Veil Tech . الذي ظهر فيه تعريف الذكاء المعتمد في الجزائر: "عادة ما يتم تعريف الذكاء الاقتصادي (EI) على أنه "جميع إجراءات مراقبة البيئة الوطنية والدولية من أجل جمع ومعالجة وتحليل ونشر أي معلومات مفيدة للاعوان الاقتصاديين. إنه يدمج حماية (أمن) المعلومات المنتجة بهذه الطريقة واستخدامها في أعمال التأثير والضغط." DGIEEP (2010)

2011: بالتعاون مع وزارة الصناعة والشركات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، أطلق المعهد العالي للإدارة والتخطيط (ISGP) درجة الماجستير في الذكاء الاقتصادي والإدارة الإستراتيجية المخصصة للشركات .

2012 : تقدم المدرسة الوطنية للإدارة (ENSM) درجة الماجستير المهنية في الذكاء الاقتصادي مع خبراء محليين ودوليين. أيضا في عام 2012 ، تم تنفيذ أنظمة اليقظة في 11 شركة عامة جزائرية ، كجزء من برنامج المراقبة لتطوير الذكاء الاقتصادي الذي أطلقته DGIEEP 2014-2016: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) تكتسب أساليب جديدة للتحليل في الذكاء الاقتصادي في إطار توأمة مع الاتحاد الأوروبي. في نفس الفترة ، محاولة لوضع نهج للذكاء الاقتصادي من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية.

2017: تنظيم ندوة توعية حول الذكاء الاستراتيجي ، كجزء من توأمة مع الاتحاد الأوروبي. أعادت وزارة الصناعة والمناجم إطلاق الميامة العامة للذكاء الاقتصادي ، سواء كانت دفاعية أو هجومية.

2018: تكوين في "اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي" في المعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية (INPED) ، لفائدة المديرين التنفيذيين للمجموعات الصناعية الملحق بوزارة الصناعة والمناجم.

في ديسمبر 2018 ، عُقدت ندوة حول موضوع "الذكاء التنافسي للشركات والأقاليم" في جامعة مولود المعمر في تيزي وزو. بعد ما يقرب من عقدين من وجودها الرسمي ، لم تستطع الذكاء الاصطناعي الظهور وظلت خجولة في الجزائر.

من 2018 إلى 2021: يستمر التكوين في الذكاء الاقتصادي أو اليقظة الاستراتيجية على مستوى مدارس المتخصصة و الجامعات.

منذ عام 2005 ، تم إطلاق عدد قليل من المبادرات المتفرقة ، دون استراتيجية محددة بوضوح لما هو متوقع من الذكاء الاقتصادي كقيمة مضافة. وقد ساهم ذلك في انتشار لبس بشأن إمكانية تبني الذكاء التنافسي. تم إنشاء قسم اليقظة الاقتصادية الوحيد ، DGIEEP ، داخل وزارة الصناعة! بمرور الوقت ، تضاعف سبب وجودها ودورها بشكل كبير ، ومن هنا تم تغيير الاسم إلى "مديرية اليقظة الاستراتيجية ، والدراسات وأنظمة المعلومات ، DVSESI.

أما عن المؤسسات الوطنية التي استثمرت في هذا المجال أي الذكاء الاقتصادي في شقه المتعلق باليقظة نجد شركة SONATRACH (2008)، NAFTAL (جويلية 2005)، الجزائر للاتصالات (Télécom) Algérie وشركة إنتاج الأسمدة (FERTIAL) إلى جانب هذه المؤسسات التي يمكن اعتبار أنها سباقة في هذا المجال، هناك 12 مؤسسة أخرى هي: المؤسسة الوطنية لصناعة عتاد الأشغال العمومية (ENMTP)، المؤسسة الوطنية للصناعة الإلكترونية (ENIE) ، شركة صناعة الأدوية (SAIDAL)، المؤسسة الوطنية للصناعة الكهرومنزلية (ENIEM)، الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI)، شركة تركيب أجهزة التلفزيون إنتاج الهوائيات المقرة (ALFATRON) ، مؤسسة تركيب الحواسيب وتقديم الحلول المعلوماتية، شركة SOFINANCE المختصة والكبريت غفي رأسمال المخاطرة، الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت (SNTA)، شركة إدارة المساهمة المكلفة بالمؤسسات المختصة في إنتاج مواد البناء (GICA) بالإضافة إلى مؤسستي (ERAG) و (EMO) المختصتين على التوالي في صناعة الجرارات والمحركات؛ قد أبرمت عقود شراكة مع وزارة

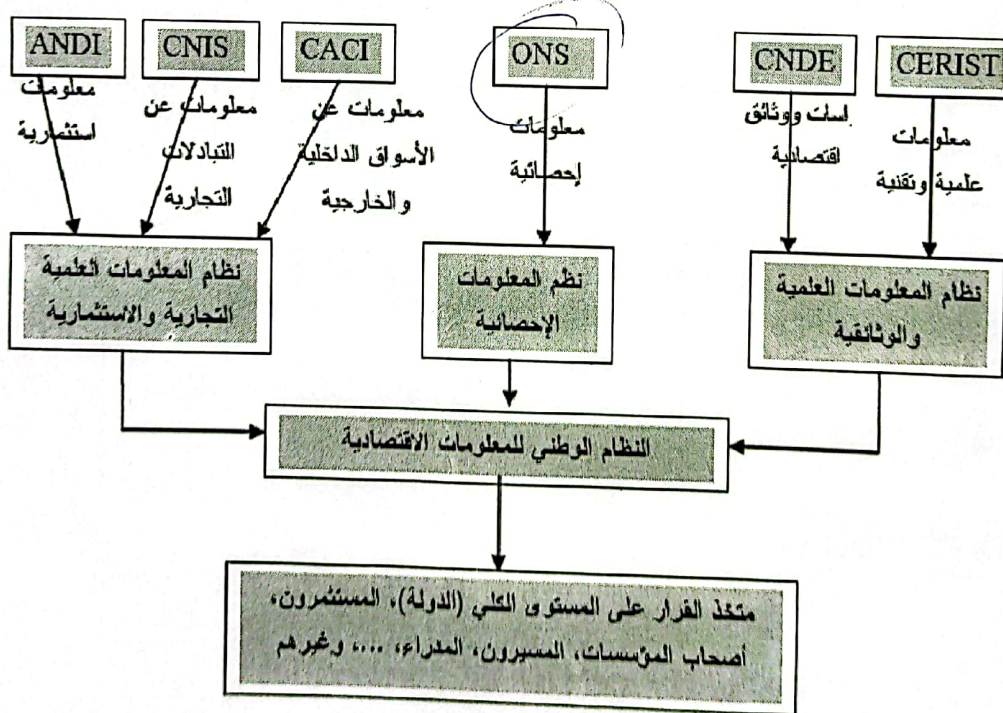
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ممثلة في الـ DGIEEP و هذا قصد مساعدتها وتمكينها من إنشاء خلايا لليقظة على مستواه

3- إنشاء النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية:

من أهم ما تم تحقيقه في إرساء الذكاء الاقتصادي على المستوى الوطني هو إنشاء النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية الذي هو عبارة عن مجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة ومنظمة، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وفي هذا السياق أنشأت الجزائر مجموعة من المراكز والهيئات التي تعمل على إنتاج المعلومات الاقتصادية، وذلك عن طريق جمع وتخزين المعلومات، ثم القيام بمعالجتها ونشرها ليتسنى لمستخدميها الاستفادة منها، ومن أجل تجسيد هذا النظام سيتم تقديم مختلف مراكز المعلومات الاقتصادية في الجزائر والتي تمثل إلى حد بعيد مكونات النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر، وهي تتمثل فيما يلي:

- نظام المعلومات الإحصائية المتمثل في الديوان الوطني للإحصائيات " (ONS)؛
- نظام المعلومات التجارية والاستثمارية؛ المتكون من :
 - الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة CACI
 - المركز الوطني للإعلام الآلي و الحصائيات CNIS
 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- ومركز نظام المعلومات العلمية والوثائقية المتمثل في كلا من المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية " (CNIDE)؛ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)

الشكل رقم 01: مخطط لنظام المعلومات الاقتصادية الجزائري



4- التكوين في الذكاء الاقتصادي :

لزيادة الحاجة الى نظام الذكاء الاقتصادي سواء بالنسبة للمؤسسة أو الدولة فقد أصبح من الضروري تكوين متخصصين في هذا المجال و ذلك من خلال إدراج هذا الموضوع في البرامج الجامعية و القيام بدورات تكوينية ، و تتباين برامج التكوين في الذكاء الاقتصادي وفقا

لاستراتيجيات الدول و تبعا لدرجة تحرير السوق ، و درجة الحرية الاقتصادية ، توافر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، وجود البنية التحتية الخاصة بالتكوين و التعليم و توافر الكفاءات اللازمة لذلك . ألا انه من المتعارف عليه هو أن التكوين في الذكاء الاقتصادي ليس قائما على استراتيجيات التفرد بل يخضع لإستراتيجية جماعية و متجانسة تستجيب للحاجات الحقيقية وللأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين .

أهداف برنامج التكوين : يتميز الذكاء الاقتصادي بالتعدد الأمر الذي أدى لدم وجود برامج تكوين واضحة ، إلا انه من المنفق عليه من المختصين هو اعتبار عملية الذكاء الاقتصادي كمجموعة وظائف منسقة يمكن ترجمتها مباشرة إلى أهداف تكوينية هي :

- البحث و معالجة المعلومات .
- الحماية و الدفاع عن التراث الصناعي و التكنولوجي للبلاد و المؤسسات .
- المراقبة و التحكم في المحيط الاستراتيجي .

و يتطلب أن يتوفر لدى المتكون في الذكاء الاقتصادي ثلاثة أنواع من الكفاءات و هي :

✓ - **الذكاء المعلوماتي :** و يعكس القدرة على إدارة المعلومات بصفة منفصلة ، و تعتبر المهارات المكتسبة على مستوى المؤسسة ممهدا لبناء ثقافة معلوماتية جيدة .

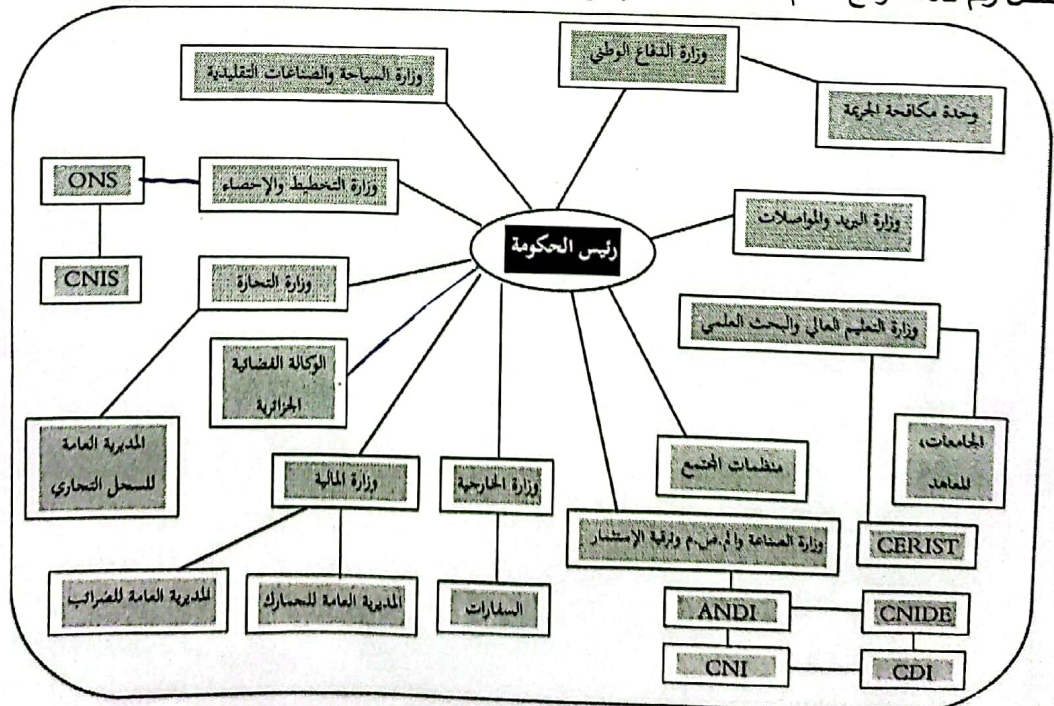
✓ - **الذكاء العملي :** و يقصد به القدرة على إدارة المعلومات العملية في إطار محيط تنافسي و تخص هذه المعلومات كافة حلقات سلسلة الإنتاج انطلاقا من تصميم المنتج أو الخدمة مرورا بالإنتاج المادي إلى بلوغ مرحلة النوعية و التسويق ، يعتبر هذا النوع الأكثر تكيفا و متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستويين المحلي و الإقليمي .

✓ - **الذكاء الاستراتيجي :** و يتعلق بإدارة المعلومة الإستراتيجية للتأثير في المحيط ، و يجد هذا النوع من الذكاء مجالا لتطبيقه في إطار المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات التوجه الدولي .

نموذج مقترح لنظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر

لا يوجد نموذج رسمي واضح و معتمد من طرف السياسة الاقتصادية الكلية في لجزائر غير أنه تم تطوير بعض التصورات لمتابعة تطبيق الذكاء الاقتصادي حتى المرحلة الحالية.

الشكل رقم 02: نموذج لنظام الذكاء الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.



ونظرًا لأهمية الذكاء الاقتصادي من جهة و باعتبار أن السبق الإستراتيجي يتخذ مصدره من الذكاء الاقتصادي من جهة أخرى، في هذا الإطار استحدثت الحكومة مديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاقتصادية. ستتولى إنفتاح مجموعة أفكار بشأن هيكلية مجلس الذكاء الاقتصادي وذلك في إطار الإستراتيجية الصناعية الوطنية سيوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، على أن يتولى مهمة تنسيق النشاطات بين الهيئات والوسائل العمومية التي توكل إليها مهام الإستعلام الاقتصادي قصد تزويد الإقتصاد الوطني بوسائل الدفاع والإستباق في سياق المنافسة الإقتصادية الدولية. وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي.

تحليل وضعية تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

على الرغم من وجود دراسات تبرر هذا الوضع المتواضع للذكاء الاقتصادي في الجزائر من خلال:¹ عدم وجود سياسة عامة واضحة جيدًا ،² وعدم التمكن من المفاهيم ،³ ونقص التدريب ،⁴ وعدم كفاية الوسائل المخصصة ،⁵ ونظام المعلومات القديمة وغير الفعالة. يعتقد البعض الآخر أن الصعوبة الرئيسية لتطوير الذكاء الاقتصادي تكمن في إنتاج المعلومات ،⁶ ونقصها هائل في الجزائر. في الواقع ، لا تزال المؤسسات القليلة المكرسة لإنتاج المعلومات غير موثوقة وغير منسقة. في كثير من الأحيان ، المعلومات التي تقدمها الجهات الرسمية مثل: الديوان الوطني للإحصائيات لا تعكس الواقع. واحدة من أكبر الصعوبات ، إن لم تكن الرئيسية ، التي تعوق تطوير الذكاء الاقتصادي هي هشاشة نظام إنتاج المعلومات الوطني ، لأن هذا يؤثر سلبيًا على المكون الأول والرئيسي من IE. حول نظام المعلومات الجزائري ، أكدت إحدى الدراسات أن الآراء كانت سلبية تمامًا. يجب أن يكون النظام الوطني لإنتاج المعلومات قادرًا على إمداد الحكومة والوزارات المختلفة ومن خلالها الشركات والجامعات وجميع أصحاب المصلحة بمعلومات محدثة وموثوقة ودقيقة. الشيء الغائب تمامًا في نظام المعلومات الجزائري. لذا ، قبل الحديث عن ممارسة الذكاء الاقتصادي ، نرى أنه يجب أن يكون لدينا المعلومات أولاً ، نظام معلومات وطني موثوق ، قادر على إنتاج وإدارة تدفق المعلومات بطريقة متماسكة ومثلى.